الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول

مشروع قانون اساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون فني وتنموي مبرم في 11 اكتوبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية

2013/03

رئيسة لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

سعاد عبد الرحيم

نائبة الرئيسة

فاطمة الغربي

مقرر اللجنة

إياد الدهماني

المقررة المساعدة الأولى

عائشة الذوادي

المقرر المساعد الثاني

نور الدين المرابط

جوان 2014

مشروع قانون اساسي

يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون فني وتنموي مبرم في 11 اكتوبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية

2013/03

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية	لجنة التشريع العام	لجنة المالية والتخطيط والتنمية	لجنة الطاقة والقطاعات الانتاجية	لجنة القطاعات الخدماتية	لجنة البنية الاساسية	لجنة الشؤون الاجتماعية	لجنة الشؤون التربوية
ورد المشروع بتاريخ 17 جانفي 2013							
جلسات اللجنة 26 فيفري 2013	جلسات اللجنة 4 جوان 2013	جلسات اللجنة 21 جوان 2013	جلسات اللجنة 12 افريل 2013	جلسات اللجنة 18 جوان 2013	جلسات اللجنة 30 جانفي 2013 6 فيفري 2013	جلسات اللجنة 30 جانفي 2013 26 فيفري 2013 16 افريل 2013	جلسات اللجنة 1 مارس 2013
القرار الموافقة	القرار الموافقة	القرار الموافقة	القرار الموافقة	القرار التحفظ	القرار الموافقة	القرار الموافقة	القرار الموافقة
تاريخ انهاء الاشغال 26 فيفري 2013	تاريخ انهاء الاشغال 4 جوان 2013	تاريخ انهاء الاشغال 21 جوان 2013	تاريخ انهاء الاشغال 12 افريل 2013	تاريخ انهاء الاشغال 18 جوان 2013	تاريخ انهاء الاشغال 6 فيفري 2013	تاريخ انهاء الاشغال 16 افريل 2013	تاريخ انهاء الاشغال 1 مارس 2013
رئيسة اللجنة سعاد عبد الرحيم	رئيسة اللجنة كلثوم بدر الدين	رئيس اللجنة الفرجاني دغمان	رئيس اللجنة محمد شفيق زرقين	رئيس اللجنة محمود البارودي	رئيس اللجنة جلال بوزيد	رئيس اللجنة عبد المنعم كرير	رئيس اللجنة عبد السلام شعبان

المقرر	المقرر	المقرر	المقرر	المقرر	المقرر	المقرر	المقرر
عائشة الذوادي	سناء المرسني	لبنى الجريبي	النفطي المحظي	علي فارس	سلمى سرسوط	فرح النصيبي	امال عزوز

أولا : تقديم المشروع

يندرج اتفاق التعاون الفني والتنموي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية موضوع مشروع هذا القانون الاساسي في إطار تعزيز علاقات الصداقة والتعاون والشراكة الإستراتيجية القائمة بين تونس وتركيا وتطبيقا لمقتضيات معاهدة الصداقة والتعاون المبرمة بينهما في 15 سبتمبر 2011.

وفي هذا الإطار ، تولي مقتضيات الاتفاقية عناية خاصة لدعم التعاون في مجالات الفلاحة والصناعات الغذائية والتنمية الريفية والتهيئة الترابية ، إلى جانب تطوير الموارد المائية والغابية ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنية التحتية ، إضافة إلى الطاقة والنقل والثقافة والسياحة والتربية والتكوين والبحث العلمي .

ويهدف الاتفاق في حدود الإمكانيات والفرص المتاحة إلى تيسير نقل التكنولوجيا ، وتأمين المساعدة الفنية ، وتبادل الخبرات والتجارب .ويغطي الاتفاق إجمالا ستة عشر (16) قطاعا ذا أولوية تتصل بكل جوانب المنظومة التنموية تقريبا ، ومنها بالخصوص : الفلاحة والغابات والموارد المائية والبنية الأساسية والتهيئة العمرانية والنقل والطاقة والسياحة والثقافة والتعليم والبحث العلمي وتحليل الميزات الاقتصادية ومقاومة الفقر وتركيز أقطاب تنافسية في الجهات ودفع التنمية الريفية وتطوير الكفاءات المؤسسية ودعم البنى الإدارية والشراكة مع الأطراف المتدخلة من قبيل منظمات المجتمع المدني والتجمعات المهنية والنقابات العمالية والجامعة والمؤسسات الخاصة .

ثانيا : أعمال اللجان

أبدى اغلب الأعضاء استحسانا لمضمون الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية موضوع هذا المشروع والذي يرمي إلى ضبط الإطار القانوني والمؤسساتي للتعاون التونسي التركي ودعم المشاريع التنموية المتعلقة بتأهيل الموارد البشرية وخلق مواطن الشغل على المستوى المحلي وتسهيل نقل التكنولوجيا وتوفير الدعم الفني وتعزيز القدرات وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة خاصة مع أهمية المجالات التي سيشملها التعاون التونسي التركي.

واعتبر بعض الأعضاء أن مجالات التعاون التي يشملها الاتفاق والتي عددها الفصل الثالث من نص الاتفاق وهي على سبيل الذكر لا الحصر الفلاحة والصناعات الغذائية والتنمية الريفية والبنية التحتية وغيرها من المجالات ستستفيد منها الدولة التونسية أكثر من الدولة التركية .

وأوضح السادة النواب ان الاتفاق يرمي إلى ضبط الإطار القانوني والمؤسساتي في التعاون الثنائي التونسي التركي والذي سيمكن من الاستفادة من تجربة وخبرة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق في دعم المشاريع التنموية وتثمين الموارد المحلية والبشرية وفي دفع التنمية المستديمة عموما .

وأكد بعض النواب على أهمية التعاون مع البلدان الصديقة والشقيقة وخاصة منها تركيا ، في تنويع مصادر الدعم وتمويل الاقتصاد مشيدين بشمولية ووضوح مقاصد مشروع القانون ، واعتبروا أن التجربة التركية الاقتصادية رائدة وان تونس تزخر بالكفاءات والخبرات القادرة على التجاوب مع مثل هذا المستوى من التطور الاقتصادي .

ودعا البعض الأخر من النواب إلى ايلاء الأولوية للمصلحة الوطنية وتوجيه هذا التعاون لفائدة المشاريع التنموية في المجالات الحيوية لا سيما المتصلة بالفلاحة والصناعات الغذائية والتنمية الريفية وتطوير الموارد المائية والغابية .

كما دعى النواب إلى مزيد تعميق التعاون وتبادل الخبرات والتجارب بين البلدين في عديد المجالات الأخرى كما أكدوا على ضرورة تفعيل هذا الاتفاق ، وتعميق التعاون مع الجمهورية التركية ، وتوسيع الشراكات التنموية مع الدول المتوسطية ومع دول الجنوب ، وتنويع مجالاتها.

وكان اغلب أعضاء لجنة القطاعات الخدماتية قد عبروا عن عديد التحفظات حول بعض الفصول الواردة بنص الاتفاق ، رغم إقرارهم بأهمية إبرام اتفاقيات تعاون مع دول أخرى كما هو الشأن بالنسبة إلى تركيا .

وتمحورت هذه التحفظات أساسا حول مضامين الفصول التالية من الاتفاق:

الفصل الثاني :

- غموض بخصوص استعمال عبارة " استغلال الموارد المحلية "
- التكنولوجيا وتوفير الدعم الفني وتعزيز القدرات وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة

الفصل الثالث :

التنصيص على عدد كبير وهام جدا من مجالات التعاون (16) دون التطرق إلى البرامج والمشاريع التفصيلية لمزيد التدقيق

الفصل الرابع :

- عدم التكافؤ على مستوى الطرفين المكلفين من قبل البلدين لتطبيق هذا الاتفاق: " وزارة الشؤون الخارجية " بالنسبة إلى تونس " الوكالة التركية للتعاون والتنسيق " بالنسبة إلى تركيا .
- تسجيل غموض في الفقرة الثالثة: " يمثل مكتب التنسيق والبرامج في الجمهورية التونسية الوكالة التركية للتعاون والتنسيق "

الفصل الخامس :

- اقتصار التنصيص على الامتيازات والحصانات المسندة لأعوان الوكالة التركية للتعاون والتنمية ، شريطة ألا يكونوا تونسيين ، والخبراء ، شريطة ألا يكون تونسيين ، إضافة إلى إعفائهم وعائلاتهم من الأداءات والمعاليم أو أية أشكال أخرى من الاستخلاص وانتفاعهم بالتغطية الاجتماعية ، وذلك دون التطرق إلى الامتيازات والحصانات المسندة إلى الجانب التونسي ، خاصة وان الاتفاق في الفقرة الأخيرة من ديباجته تضمن : " . . . تعاون ثنائي يقوم على المساواة والاحترام المتبادل والامتيازات المتبادلة والحوار والمسؤولية المشتركة . . . " .

ثالثا : قرار اللجان

قررت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية ولجنة التشريع العام ولجنة المالية والتخطيط والتنمية ولجنة الطاقة والقطاعات الانتاجية ولجنة البنية الاساسية ولجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة الشؤون التربوية الموافقة على مشروع القانون الاساسي وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه في حين تحفظت لجنة القطاعات الخدماتية.

رئيسة اللجنة

سعاد عبد الرحيم

المقررة

عائشة النوادي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون فني وتنموي مبرم في 11 اكتوبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية

فصل وحيد:

تمت المصادقة على اتفاق التعاون الفني والتنموي، الملحق بهذا القانون الاساسي ،والمبرم في تونس في 11 اكتوبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية.